



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أثناء استقباله رئيس ديوان الحاسبة بالإتابة عادل الصرعاوي والفريق المكلف من قبل الديوان للإشراف والتدقيق على حسابات وميزانيات الدولة

## الغانم يستقبل رئيس ديوان المحاسبة بالإتابة

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس رئيس ديوان المحاسبة بالإتابة عادل الصرعاوي، والفريق المكلف من قبل ديوان المحاسبة للإشراف والتدقيق على حسابات وميزانيات الدولة. وقدم الصرعاوي للرئيس الغانم نسخة من التقرير السنوي لديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ الميزانيات والحسابات الختامية للدولة عن السنة المالية 2018/2019.

## إلغاء إنشاء الشركة التابعة لـ «التأمينات» وجواز الاستبدال لمن طبقوا قانون 2005 وتحديد نسبة الهامش 6%

# «المالية»: تعديل نظام الاستبدال بما يتوافق مع الشريعة وإعادة تسوية الحالات السابقة وفق النسب الجديدة

هذا الريا الفاحش الذي اهرق المواطنين. وأوضح الكندري ان الاستبدال يسقط بعد وفاة الشخص والاستبدال يحق للمتقاعدين ومن هم على رأس عملهم وفقا لاحكام الشريعة الإسلامية، مشيرا الى انه سيتم الآن إعادة تسوية الفائدة المتبقية. وأكد الكندري ترحيبه لاي اقتراحات اخرى تقيد المواطنين والمتقاعدين والمتقاعدات، مشيرا الى ان القرض الحسن سيبقى 7 أضعاف وستنخفض قيمة الفائدة عليه من 25٪ الى 10٪، لافتا أن هذا القانون سيرفع الى مجلس الأمة حتى يتم التصويت عليه بإذن الله عز وجل خلال دور الانعقاد الحالي. وشكر الكندري جميع الاعضاء في اللجنة المالية والفريق الفني الذين اجتمعوا اكثر من 11 اجتماعا في فترة الصيف السابقة حتى تتوافق على هذا القانون لخدمة المتقاعدين والمتقاعدات.



خلف دسمير وصالح خورشيد وفصل الكندري وفراج العريبد وعمر الطميطاي أثناء اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

واشار الكندري إلى انه فيما يخص المستبدلين مدى الحياة وفقا لقانون 2005 فإنه كان لهم وفق القانون بعدم أحقية في أي استبدال آخر الا أنه في القانون الجديد سيكون مسموحا لهم الاستبدال مرة أخرى. وأكد الكندري ان نظام الاستبدال سيكون وفق نظام شرعي ولا توجد شركة بعد الآن وسيتم تطبيقه بعد شهر من إقراره، لافتا الى ان نسبة الفائدة ستتخفض كل عام عن العام الآخر عن المبلغ المتبقي وليس من أصل الدين، مؤكدا ان اهم شيء لدينا الآن هو الانتهاء من

المتقاعدين والمتقاعدات حيث كانوا لا يعلمون عن حجم هذه النسب التي كانت تأخذها التامينات، مؤكدا ان ما تبقي عليه من نسب الاستبدال او الفائدة الماخوذة سيخفض الى 6٪ الامر الذي سيتم فيه تقليل المبلغ والمدة عليهم.

وبين الكندري انه لو كان هناك أحد المستبدلين وتم اخذ فائدة منه تصل الى اكثر من 15٪ او اقل من ذلك فان النسبة التي تأخذها التامينات ستتخفض الى 6٪، مشيرا الى انه يجزئني ان هذه النسب السابقة كانت تؤخذ من إخواننا واخواتنا

اجتماع تحديد الا تجاوز الـ 6٪، باي حال من الاحوال، مؤكدا الى انه تمت الموافقة ايضا على إعادة تسوية حالات الاستبدال الحالية وفق النسب الجديدة مما يعني تخفيض المبلغ وقيمة الاقساط المتبقية والمدة ايضا.

كثير من المجالس السابقة وتواب مجلس الامة والمتقاعدين والمتقاعدات في ان الفائدة كانت تبدأ من 6.2٪ وتصل الى ارقام كبيرة حتى تفاجأنا اليوم في انها تصل الى اكثر من 20٪ حسب المدة والعمر. وقال الكندري انه تم في

### سامح عبد الحفيظ

أعلن عضو اللجنة المالية فيصل الكندري عن موافقة اللجنة على تعديل نظام الاستبدال يتوافق مع الشريعة الإسلامية والغاء تأسيس شركة كما أعلن عنها سابقا. و اضاف الكندري في تصريح صحافي في المركز الاعلامي لمجلس الأمة انه ولله الحمد بعد اجتماع ماراثوني حتى عصر اليوم (أمس) توصلنا الى تعديل نظام الاستبدال يتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية بعد اخطار الفقهاء ومن لهم دراية اسلامية بهذا الموضوع. وأشار الكندري الى ان الهدف لدينا هو الوصول الى قانون فعلي يطبق احكام الشريعة الإسلامية، مشيرا الى انه تم تخفيض القيمة الاستبدالية وتحديد هامش الاستبدال بحيث لا يتجاوز الـ 6٪ مؤكدا ان هذا الشيء كان غائبا عن

## الفضل: إلغاء الاكتتاب في الشركات إثر فتوى.. تخطيط يعرض الحكومة للمساءلة السياسية

## العريبد يقترح إنشاء مخارج فرعية في «العارضية الصناعية»

ثلاثة «معبدة بالقرار» من الشوارع الرئيسية من اتجاهات الكلية والعارضية الحرفية لتخفيف الازدحام بهذه الشوارع. 2 - وضع كميات من «القرار» بجوانب قاعات الاحتفالات من الجهات المختلفة للتخفيف على المواطنين الذين يقدون اليها، خصوصا ان هناك فئة من ذوي الاحتياجات الخاصة يقصدون تلك الأماكن بشكل دائم ويواجهون صعوبة في الوصول إلى تلك القاعات.



فراج العريبد

تقدم النائب فراج العريبد عن تقديمه اقتراحا برغبة قال في مقدمته: نظرا لما تمثله في منطقة العارضية الصناعية مقابل كلية التربية الأساسية، من أهمية العادات الاجتماعية لأبناء الدائرة الرابعة وحصول ما لا يقل عن ثلاث مناسبات أسبوعيا، فإن تلك الساحة تشهد ازدهارا شديدا في منطقة قاعات المناسبات. ونص الاقتراح على ما يلي: 1 - إحداث مخارج فرعية بعدد

قانون الإسعار والنظر بإخلال الدين بالسداد هل هو ناتج منه أو وفقا للظروف التي مر بها، لذلك يجب ان يكون الحكم للقاضي لمعرفة أسباب عدم السداد والغاء ضبط الإحصار ومنع السفر وعدم القيام بتخليص المعاملات، لأنه لا يخشى على المدين الكويتي من الهرب، إلا إذا كانت هناك مديونية كبيرة فيها غش واحتيال ونصب واختلاس. و زاد الفضل: نحن نتحدث عن المواطن البسيط الذي أخذ من إحدى المؤسسات المالية قرضا وتعثر عن سداه بسبب التزاماته الأخرى، هناك أكثر من 2٪ تخلفوا عن السداد وأغلبهم المتقاعدون، هذا الموضوع يجب ان يحكم فيه القاضي. وقال الفضل: لأن المؤسسات المالية بسيطة التي انها تحسب المخاطر من ضمن الدين ومحفظته الاقتراضية مؤمن عليها كاملة، وبحكم وجود قانون تبادل المعلومات الائتمانية لا عذر للمؤسسة المالية لأنها تعرف مسبقا ظروف المتقدم للقرض، لذلك المخاطرة تصبح لديها صفر وديونها تعتبر معدومة وتعوضها شركات التأمين، فيجب على الشركات المالية اتباع العقائدية في طرح منتجها وتراعي حالة المدين.

و يجب ان يوضع له حد، إيقاف الشركات هذا الموضوع الذي يصعد رئيس الوزراء وكل حكومته منصة الاستجواب، هذه دار أخرى وأنا احذر الحكومة كاملة من رئيس الوزراء الى وزير المالية إذا كان هذا القرار محاولة لتفادي الاستجواب «لا يبه يروح كريسكا» ونحل الحكومة ولا هذا القرار يمر لأن هذا كارثة على البلد ويقف الحكومة على أقدامها في أي مشروع قادم لأنك تهتز من أي فتوى تخرج من جهة «عاقبة»، أكرر إيقاف إنشاء الشركات سوف يضع أكبر مسؤول على الحكومة على المنصة. وفي سياق مختلف، قال الفضل: اجتمعت اللجنة التشريعية لمناقشة المقترحات المقدمة بشأن القروض وهي 5 مقترحات أحدها انا من تقدم به وتم التصويت عليه بإجماع الحضور وتم تحويله للجنة المالية، وهذا الاقتراح لا يتحدث عن إسقاط دين إنسا عن أثر وجود الدين، وجميع الاقتراحات المقدمة بهذا الشأن تشوبها عدم الدستورية وتكسب سياسي، أما اقتراحي فمختلف لأن الإجراءات قاسية على المدين والمنظومة القضائية بالبلد تتشغل الحكومة «خدامة» لدى الدائن، وتضع عليه منع السفر والقاء القبض وتوقف جميع معاملاته، وإذا ما سد بلقي بالسجن، مما يؤدي لإنهاء حياته ويصبح عالة على الحكومة ولا يستطيع العمل ويبقى يعيش على المساعدات الاجتماعية، وقتل للمدين. وتابع الفضل: نريد كما هو معمول في الدول الأخرى النظر للمدين كوحدة اقتصادية يستطيع ان ينتج، يجب إقرار

تقريراً، لذلك أود شكر كل زملاء النواب الذين تعاقبوا على تشكيل هذه اللجنة، واتمنى استمرار هذه اللجنة في دور الانعقاد المقبل لأنه لدينا العديد من الاقتراحات منها ما هو مختص في تطوير الجزر، ومعالجة الصرف الصحي وتوزيعها على شركات المبادرين الشباب، لاسيما إقرار قانون الإسعار الذي سينقل الدولة نقلة كبيرة في مؤشر تحسين بيئة الأعمال، لابد من رئيس الحكومة تكريم الجهات التي ساهمت بارتفاع الكويت بهذا المؤشر ومحاسبة الجهات المقصرة. ومن جانب آخر، قال الفضل: لكل مساء من التصرف الحكومي وصندوق فتوى من جهة حكومية «على ما يبدو انها تلعب سياسة» بحزمة الاقتابات بالشركات التي أعلنت عنها الحكومة بحجة الشريعة، والمطالبة بالغاء الكويت، فهل نحن في دولة مدنية ام في دار الافتاء التي هي محولة بمخ القوانين الصك الشرعي، موضوع إشجابا بزيادة المعلومات الائتمانية مما أدى بفضية الداو من ناحية سمعة البلد في مدى صرامتها بتطبيق القوانين التي هي تقدمت بها، ومن المستغرب لجنة الإفتاء اعترضت على القابضون بعد إقراره وليس من قبل، وكان هذه مشكلة مفتعلة مرتبطة باستجواب وزير المالية. وتابع الفضل: من الواجب محاسبة من يعمل بالحكومة ويشغل سياسة ولا يطبق استراتيجية الحكومة ورأيها،



أحمد الفضل

أكد النائب أحمد الفضل ان مؤشر تحسين بيئة الأعمال للكويت وصعودها في المركز هو نتاج جهود نواب تحسين بيئة الأعمال والجهات الحكومية، وأن إلغاء الاكتتاب في الشركات إثر فتوى هو تخطيط يعرض الحكومة للمساءلة السياسية، وان موضوع إسقاط القروض ما هو إلا ضحك على القرون ولكن معالجة ظروف المدين ومعالجة اصل المشكلة هو الحل الأسلم لهذا الأمر. وقال الفضل: خير دخول الكويت من ضمن قائمة أفضل 10 دول في تحسين الأعمال في مؤشر ممارسة الأعمال لسنة 2020، منذ بداية هذا المجلس كانت الكويت في المركز 102 بهذا المؤشر وفي 2018 وصلنا الى 98 من اصل 190 دولة وفي العام الحالي أصبحنا في 82 وهذه النتيجة جيدة، أنت نتيجة اتفاق بإنشاء لجنة لتحسين بيئة الأعمال والفكرة أتت من النائبين ركان النصف ويوسف الفضالة وذلك للنظر في القوانين والإجراءات الخاصة في تسهيل الدورة الاستثمارية والقضاء على البيروقراطية. وتابع الفضل: وهذا المؤشر يعتمد على 10 مكونات أساسية تؤخذ في عين الاعتبار لاحتساب النتيجة، الكويت تحسنت في 7 منها مثل الربط الإلكتروني الذي عملته وزارة التجارة مع المعلومات المدنية والسرعة في إصدار الرخص التجارية ساعدهم في ذلك التعديلات التي قام بها مجلس الأمة على قوانين حماية ملكية الأقلية في الشركات، والتبادل المعلومات الائتمانية، أضف الى ذلك إطلاق البلدية المنصة الإلكترونية الموحد لتراخيص

## مكتب البرلمان العربي يُقرّ موضوعات مهمة في اجتماعه بالقاهرة

ومشروع قرار بشأن دعم جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان في قضية المياه، ومشروع قرار بشأن مستجدات الأوضاع في الجمهورية اليمنية، ومشروع قرار بشأن تطورات الأوضاع في الجمهورية العربية السورية، ومشروع قرار بشأن العملية السياسية في ليبيا، ومشروع قرار بشأن طلب رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وأشار رئيس البرلمان العربي إلى أن مكتب البرلمان العربي استعرض أيضا تطورات الأوضاع على الساحة الفلسطينية وتطورات الأوضاع في جمهورية العراق وجمهورية لبنان، وبحث سبل تحرك البرلمان العربي لصيانة الأمن القومي العربي في هذه المرحلة الحرجة، كما استعرض خطط عمل لجان البرلمان العربي لدور الانعقاد الجديد لعام 2020، وناقش مكتب البرلمان العربي أيضا عددا من مشاريع القوانين المقترحة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية وحقوق الإنسان.

القاهرة - هناء السيد عقد مكتب البرلمان العربي أول اجتماع له في دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي برئاسة د.شمس بن فهم السلمي رئيس البرلمان العربي وحضور نواب رئيس البرلمان العربي ورؤساء اللجان الدائمة في البرلمان العربي، بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة. وقال رئيس البرلمان العربي ان مكتب البرلمان العربي ناقش في اجتماعه عددا من الموضوعات الاستراتيجية والمهمة وعلى رأسها تطورات الأوضاع في بعض الدول العربية التي تشهد مظاهرات وعدم استقرار أمني وسياسي، حيث أقر عددا من مشاريع القرارات واحالها إلى اللجان المختصة في البرلمان العربي لمناقشتها وعرضها على الجلسة العامة الأولى للبرلمان العربي التي ستعقد يوم الخميس 31 الجاري، ومنها: مشروع قرار بشأن الهجوم الإرهابي على منشآت نفطية بالملكة العربية السعودية،